الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٤
المعقودة يوم الاربعاء
١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس : السيد دينو (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١١ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

البرنامج الرئيسي الاول - صون السلم والامن ، ونزع السلاح وإنهاء الاستعمار

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.5/47/SR.24
7 January 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

92-57667 ٠٠١٧ن(٩٣)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١١ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (تابع) (A/47/11) .

١ - السيد زين الدين (ماليزيا) : قال إن مبدأ القدرة على الدفع ينبغي أن يظل هو المعيار الاساسي لتحديد الانصبة المقررة ، وأعرب لذلك عن ترحيبه بوضع الجدول الحالي على هذا الاساس . ورحب أيضا بالإقرار بالحاجة إلى تبسيط المنهجية الحالية التي تتسم بالتعقيد المفرط . وأعرب عن تقدير وفده للاقتراح الذي تقدمت به لجنة الاشتراكات بشأن المنهجيات البديلة ، لا سيما الجدول النموذجي الذي تستخدم فيه فترة أساس احصائية مدتها ١٠ سنوات ، والذي يتم التوصل اليه عن طريق توزيع متوسط الدخل القومي المرجح بالنصيب الفردي من الدخل القومي ، ويليه تطبيق معدلي الحدين الادنى والاعلى القائمين ، على نحو ما دعا اليه قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٢١ .

٢ - ومضى قائلا إنه على الرغم من عدم امكان وضع صيغة ترضي جميع الدول الاعضاء بشكل كامل فإن الصيغة المستخدمة لحساب معدلات الانصبة الواردة في العمود ٥ من المرفق الخامس لتقرير لجنة الاشتراكات تعكس بصورة أفضل القدرة على الدفع . وهذا النهج يستند إلى معايير موضوعية وواضحة وأفضى إلى نتائج عادلة وسليمة تقنيا ، وهو جدير بأن ينظر فيه بجدية .

٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بقيام لجنة الاشتراكات بإعداد الجداول التوضيحية الالية ، آخذة في الحسبان استخدام أسعار صرف موحدة ، والدخل المعدل حسب الدين ، وصيغة للخصم المسموح به لانخفاض نصيب الفرد من الدخل ، وطريقة لإلغاء مخطط الحدود . ومع ذلك فإن النتائج لا تعطي بالضرورة صورة واقعية ، وينبغي أن تقيّم بحذر .

٤ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن يكون تحديد جدول الانصبة بالاستناد إلى بيانات يمكن الاعتماد عليها والتحقق منها ومقارنتها . وفي هذا الصدد ، أعرب عن أمله في أن تتعاون اللجنة الاحصائية والشعبة الاحصائية التابعتان للامم المتحدة تعاوناً تاماً مع لجنة الاشتراكات .

٥ - وفيما يتعلق بمسألة فترة الأساس الاحصائية ، قال إن فترة أساس مدتها ١٠ سنوات تكفل تحقق الإنصاف على أفضل نحو بالنسبة لمعظم الدول الاعضاء . وعلى الرغم

(السيد زين الدين ، ماليزيا)

من أن فترة أساس أقصر تعكس بصورة أفضل القدرة على الدفع وقت الدفع فإن فترة أساس إحصائية أطول هي أكثر واقعية نظرا للطابع الدوري للاقتصادات ، لا سيما اقتصادات البلدان النامية .

٦ - وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بجدول الانصبة المقررة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ كما وردت في الفقرات من ٣٩ إلى ٦٥ من تقريرها . وعلى الرغم من تعاطفه مع بعض الدول إزاء الشواغل التي أثارتها ، إلا أن التوصيات عادلة ، خاصة اذا ما أخذ في الاعتبار ما تواجهه اللجنة من قيود بسبب عدم توفر معلومات مفصلة عن الدخل القومي والسكان وأسعار الصرف . وأعرب عن ثقته في أن أوجه النقص هذه ستعالج في الجدول القادم .

٧ - السيد كاردوسو (البرازيل) : قال إنه طُلب إلى لجنة الاشتراكات أن تعدل جدول الانصبة للسنوات ١٩٩٣ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ المقترح في قرار الجمعية ٤٦/٢٢١ بحيث يعكس ما حدث من تطورات شملت الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي سابقا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا . وقد قام عدد من الدول الاعضاء المعنية بالتعليق بالفعل على أوجه النقص المنهجية والمعدلات الشاذة التي اقترحتها اللجنة في نهاية المطاف .

٨ - وأضاف قائلا إن معدل النصيب المقرر للبرازيل قد زيد من ١,٤٥ في المائة إلى ١,٥٩ في المائة بحيث أصبحت عاشر أكبر مساهم في الميزانية العادية ، وإن كانت لا تحتل سوى المركز السابع والخمسين من بين الدول الاعضاء من حيث نصيب الفرد من الدخل كما أن ناتجها القومي الإجمالي شهد مؤخرا أسوأ تدهور له حتى الآن . وفي الوقت ذاته ، خُفضت معدلات عدة بلدان متقدمة النمو ، هي من بين الاقتصادات الرئيسية في العالم . ولمرة أخرى يتسم تقسيم النفقات بعدم الانصاف .

٩ - وأضاف قائلا إن المنهجية الحالية تعطي الدخل القومي المقارن أهمية أكبر إلى حد بعيد من نصيب الفرد من الدخل وذلك على الرغم من أن الاخير يظهر بشكل أوضح تباين مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وبالمثل فإن قدرة الدول الأعضاء على تأمين

(السيد كاردوسو ، البرازيل)

العملة الصعبة الخارجية لا يظهر على النحو السليم . فالعملية بكاملها تفضي إلى تحديد أنصبة شاذة وغير عادلة وتشكل أعباء إضافية على أولئك الذين يواجهون بالفعل قيودا خطيرة تكبل قدرتهم على الدفع .

١٠ - واستطرد قائلا إن اللجنة ستلاحظ أن اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة قد أدركت ، في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٤٥ ، أنه ينبغي ألا تكون التقديرات المقارنة للدخل القومي هي العامل الوحيد في حساب جدول الأنصبة إذا أريد تجنب تحديد أنصبة شاذة . والعوامل الأخرى التي ذكرت في تلك السنوات المبكرة تشمل العوامل ذاتها التي ينبغي أن تظهر الآن . غير أن الجداول المتتابعة للأنصبة المقررة لم تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب التحذيرات التي ذكرها المؤسسون الأوّل في الوقت المناسب . وللتعويض عن العديد من أوجه النقص في منهجية وضعت بطريقة غير متناسبة على أساس حجم ، واقتصاد ، كل دولة عضو ، قامت الجمعية العامة بوضع مجموعة معقدة غير متجانسة من الخطوات الإضافية في محاولة منها للبحث عن مخرج في الحالات غير العادلة . غير أن هذا النهج قد ولّد تشوهات أخرى خاصة به .

١١ - ومضى قائلا إن كل عنصر في المنهجية له في الوقت الحاضر مؤيدون أقوياء ومعارضون شرسون ، وقد أصبحت العملية بكاملها عملية شد وجذب لا نهاية لها . ومع ذلك فإن هذه ليست لعبة تكون فيها خسارة أحد الطرفين مكسبا للطرف الآخر إذ أن الجميع يخسرون حينما تنهار الثقة في النظام المتعدد الأطراف ، ولا يمكن لأي ميزة عابرة أن تعوض هذه الخسارة .

١٢ - وواصل حديثه قائلا إنه بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٢١ وضعت لجنة الاشتراكات جدولا نموذجيا عرض في المرفق الخامس لتقريرها . وبوضع هذا الجدول النموذجي ، شعر بعض أعضاء اللجنة بأن إعطاء الدخل القومي المقارن ونصيب الفرد من الدخل نفس الوزن يعكس على نحو أفضل القدرة على الدفع وبأن من شأن هذا النهج ، الذي يستند إلى معايير موضوعية وواضحة ، أن يفضي إلى نتائج عادلة وسليمة تقنيا . وعلاوة على ذلك ، أشارت تلك الوفود إلى أن الجدول النموذجي لا يستخدم عناصر من المنهجية الحالية التي أعطت آثاراً مشوّهة .

(السيد كاردوسو ، البرازيل)

١٣ - واستمر في حديثه قائلا إن الاعضاء الآخرين في لجنة الاشتراكات أخذوا بالرأي القائل بأن الجدول النموذجي يعتمد بقدر أكثر مما ينبغي على نصيب الفرد من الدخل وبأن هذا الجدول ، في واقع الأمر ، يستخدم الدخل القومي مرتين . وعلاوة على ذلك ، خلصت تلك الوفود إلى أن نتائج النهج الجديد ليست أدعى للقبول من النتائج الناشئة عن المنهجية الحالية . وهذه النقطة صحيحة . فالجدول النموذجي ليس خاليا من العيوب ، وإن كان واضحا وسليما من الناحية التقنية . فالجداول ينبغي أن تكون أيضا متوازنة وعادلة من الناحية السياسية .

١٤ - وأضاف قائلا إنه لو كانت لجنة الاشتراكات قد أوصت بفترة انتقال من الجدول الحالي إلى الجدول النموذجي مدتها ١٠ سنوات فإنه كان سيتعين إعادة تحديد ١,٥٧ نقطة في السنة الاولى من فترة الانتقال هذه . وستلاحظ الوفود أنه كان سيتعين إعادة توزيع ٣,٨٣ من النقاط لو كان مخطط الحدود قد ألغي .

١٥ - واختتم حديثه قائلا إنه سيتعين على الدول الاعضاء ، عاجلا أو آجلا ، أن تتناول كامل مسألة تقسيم نفقات المنظمة بأسلوب جديد . فالجدول بوضعه الحالي لا يمكنه أن يستمر إلى الابد ، وقد لا تستطيع عملية الترقيع هذه أن تحتمل القيام بإصلاحات سريعة أخرى . وليس على الوفود سوى أن تفكر في المشاكل التي ستبرز في الدورة الثامنة والاربعين ، عندما يطلب إلى اللجنة الخامسة أن تزود لجنة الاشتراكات بالتوجيه فيما يتعلق بمخطط الحدود والعناصر الاخرى للمنهجية الحالية . وإزاء هذه الخلفية ، يتعين أن تضع الوفود نصب العين النهج البديل الذي يمثله الجدول النموذجي .

١٦ - السيد بيليكاريك (كرواتيا) : قال إن النصيب المقرر لكرواتيا ، الذي حدد بنسبة ٠,١٣ في المائة لعامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ يتجاوز الحد المعقول . فالحرب في كرواتيا خلقت ظروفا تدعو لليأس ، حيث قتل وجرح آلاف عديدة ، في حين قدّر ما خلفته الحرب من دمار بالفعل بنحو ٢١ بليون دولار . وقد أصيبت المواصلات بدمار شديد ، كما هو الامر بالنسبة للمساكن والمرافق الصناعية ومحطات الطاقة . وعلاوة على ذلك فإن كرواتيا توفر السكن لنحو ٠٠٠ ٧٥٠ من اللاجئين ممن هم في حاجة ماسّة إلى المساعدة . فالحالة في المنطقة تمثل أصعب مشكلة إنسانية تشهدها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتتحمل كرواتيا جزءا كبيرا من العبء .

(السيد بيليكاريك ، كرواتيا)

١٧ - وقال إنه نظرا لهذه الحالة فإن حكومته ، وإن كانت ستسعى من أجل سداد اشتراكها لعام ١٩٩٣ لا يمكن أن تقبل تحديد نفس النصيب لعام ١٩٩٤ . فعلى لجنة الاشتراكات أن تعيد تقدير المعدل بالنسبة لكرواتيا .

١٨ - السيد بينيف (بلغاريا) : قال إنه ينبغي الإبقاء على القدرة على الدفع معياراً أساسياً في تحديد جدول الأنصبة المقررة ، إذ أنه الوسيلة العملية الوحيدة لكفالة القيام بتوزيع عادل للأعباء . ورحب بما تقوم به لجنة الاشتراكات من عمل لوضع جدول نموذجي يستند إلى الدخل القومي المعدل بنصيب الفرد من الدخل القومي . وهذا التغيير في المنهجية قد يعكس إلى حد بعيد القدرة على الدفع بصورة أوفى وذلك على الرغم من ضرورة إجراء مزيد من التقييم لدواع مفاهيمية وسياسية على السواء .

١٩ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من ضرورة الإبقاء على الدخل القومي كعنصر أساسي في تحديد القدرة على الدفع ، ينبغي إيلاء اعتبار للوسائل الأخرى المتعلقة بتقدير الدخل القومي استنادا إلى المؤشرات الاقتصادية ، وهذا من شأنه أن يتيح إزالة التناقضات بين البيانات المنشورة رسميا والحالة الحقيقية . كذلك فإن إدراج الدخل المعدل حسب الدين أمر جدير بالاهتمام في حالة بلدان مثل بلغاريا التي تعاني من ديون أجنبية كبيرة .

٢٠ - واستطرد قائلا إن طول فترة الأساس الاحصائية يؤثر بصورة مباشرة على تقدير قدرة كل بلد على الدفع . وعلى الرغم من أن فترة الأساس المستخدمة حاليا ومدتها ١٠ سنوات تضمن الاستمرارية من حيث البيانات فإنها تخلق تباينات كبيرة إذا أخذ في الاعتبار المركز الحقيقي لاقتصادات بعض البلدان . لذلك فإنه ينبغي إيلاء اعتبار لتحديد فترة أساس أقصر مدتها ثلاث سنوات أو خمس سنوات .

٢١ - وأعرب عن تقديره لنظر لجنة الاشتراكات في طرق الإلغاء التدريجي لمخطط الحدود . وقال إنه بينما كان المخطط مفيدا في تخفيف حدة التباينات بين الجداول المتعاقبة فإنه يشكل خروجا على مبدأ القدرة الحقيقية على الدفع .

٢٢ - واختتم حديثة قائلا إن لجنة الاشتراكات واجهت حالة لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بالدول الأعضاء الجديدة . وفي حين يلاحظ وفده السبب المنطقي لما قدمته اللجنة

(السيد بينيف ، بلغاريا)

من توصيات إلا أن هذه التوصيات قد أثارت عددا من الشواغل لدى الدول الاعضاء الديدة . لذلك فإنه يجب أن تعالج اللجنة الخامسة هذه الشواغل وتتوصل إلى حل يكون مقبولا لدى الجميع .

٢٣ - السيد مارويامـا (اليابان) : أشار إلى أن ١٣ دولة عضوا جديدة انضمت إلى الامم المتحدة منذ اعتماد جدول الانصبة الحالي للسنوات ١٩٩٣-١٩٩٤ الذي تعين بالإضافة إليه حساب معدلات جديدة للانصبة بالنسبة لدول البلطيق الثلاث . وكانت المهمة الاولى للجنة الخامسة هي معالجة هذه المسائل . وبقيام اللجنة بذلك ، ينبغي ألا يجرى أي تغيير في المعدلات الحالية للانصبة عدا المعدلات المتعلقة بالدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، وينبغي الإبقاء على المعدلات التي يبت بشأنها على مدى فترة السنوات الثلاث .

٢٤ - وأضاف قائلا إن قرار الجمعية العامة بأن تخصم أنصبة دول البلطيق بأثر رجعي من معدل نصيب الاتحاد السوفياتي سابقا ينشيء بوضوح المبدأ القائل بأنه ينبغي ألا يكون مجموع أنصبة الدول الاعضاء الجديدة التي تحصل على استقلالها من دولة عضو قائمة مضافا إليه معدل النصيب المقرر المعدل للدولة الاخيرة أقل من معدل النصيب المقرر الاصلي لتلك الدولة العضو . وأعرب عن ترحيب وفده بتطبيق ذلك المبدأ على الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا .

٢٥ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن اليابان تدرك المحنة الاقتصادية التي تواجها الدول الاعضاء الجديدة فإن هناك دولا أخرى عديدة ليست الاحوال فيها أفضل مما هي في هذه الدول . كذلك فإنه فيما يتعلق برأي الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي سابقا بأن أسعار الصرف المستخدمة لتحويل الدخل القومي لا تعكس الواقع الاقتصادي ، أشار إلى أن الجدول يستند إلى أسعار الصرف الموحّدة السائدة في السنوات الاساسية . لذلك فإنه من غير الملائم اتخاذ خطوة تعسفية لتعديل الجدول بتطبيق أسعار صرف لاحقة .

٢٦ - وأشار إلى الخلاف في لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بالجداول التوضيحية ، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية توزيع نقاط إضافية على الدول النامية . وقال إن الجمعية العامة ليست ، فيما يبدو ، في وضع يمكنها من الموافقة على أي من الجداول التوضيحية المقترحة .

(السيد مارويامـا ، اليابان)

٢٧ - واستطرد قائلا إنه ليس من العدل الإفراط في استخدام مفهوم نصيب الفرد من الدخل القومي بما يضر بالبلدان التي يكون عدد سكانها قليلا وحجم اقتصاداتها ضئيلا وذلك بسبب صعوبة الحصول على إحصاءات يمكن التحقق منها ومقارنتها فيما يتعلق بالحسابات القومية . وأضاف أن هناك منهجية بديلة أنتجت الجدول الآلي الوارد في العمود ٤ من المرفق الخامس لتقرير اللجنة ، وهي منهجية تحاول استخدام المتوسط المرجح للدخل القومي بدلا من نصيب الفرد من الدخل القومي . ولم يتم التوصل في اللجنة إلى اتفاق بشأن هذا الجدول ، مما يؤدي إلى تشديد مفرط على القدرة على الدفع وإلى ظهور اختلالات . وهذا النهج يؤكد ، في واقع الأمر ، التشوه القائم بين معدلات الانصبة والدخول القومية النسبية . ونظرا لأنه من المرجح أن يؤدي هذا النهج إلى الإخلال باستقرار الجدول وتقويض الثقة فإن وفده يعارض هذه المنهجية البديلة .

٢٨ - وأضاف قائلا إن القدرة على الدفع ليست لها أهمية قصوى في إطار الميثاق والنظام الداخلي للجمعية العامة . فالمادة ١٦٠ تنص على أن يكون تقسيم نفقات المنظمة قائما ، إلى حد بعيد ، مستندا إلى القدرة على الدفع ، غير أن هذا المفهوم غير محدد . وفي واقع الممارسة ، أجريت تعديلات مختلفة على المبدأ ، وهي الحد الأعلى والحد الأدنى وجدول الحدود ونسبة نصيب الفرد من الدخل ، وذلك في محاولة لموازنة مسؤوليات الدول الأعضاء مع العبء المالي الذي يجب أن تتحمله .

٢٩ - ومضى قائلا إن وفده يلاحظ مع القلق أنه قد اعتبر ، خطأ ، أن هذه الاعتبارات السياسية تشوّه مفهوم القدرة على الدفع . وفي واقع الأمر ، ينبغي أن تقبل هذه التعديلات لأنها تتيح تمثيل القدرة على المساهمة بصورة أدق . ولهذا السبب ، أشارت اليابان إلى أهمية تفادي التقلبات المفرطة بين الجداول من أجل تقويم عدم التطابق بين الالتزامات المالية للدول الأعضاء ومشاركتها في عمليات صنع القرار للأمم المتحدة . وقد أخذت الجمعية العامة هذه الآراء في الاعتبار لدى اعتماد مخطط الحدود الذي لا يزال وصيلة هامة لكفالة الإنصاف وللإبقاء على التوازن السياسي الحالي .

٣٠ - وواصل حديثه قائلا إن هناك اتجاها متعاظما نحو التركيز دون وجه حق على الجوانب التقنية لمعايير محددة . وفي مقابل ذلك ، يقترح وفده أن تقوم هيئة مخصصة رفيعة المستوى ومستقلة باستعراض مبدأ القدرة على الدفع استنادا إلى وجهات نظر غير تقنية أوسع نطاقا ، وذلك من أجل إعادة بعض المعنى والتوازن لقيام اللجنة الخامسة بالنظر في المنهجيات من أجل حساب جدول الانصبة المقررة . وينبغي أن تقوم هذه الهيئة بدراسة التطور التاريخي لمفهوم القدرة على الدفع ، إذ أن هذا المفهوم قد

(السيد ماروياما ، اليابان)

عُدل بمفاهيم أخرى مختلفة ، وعليها أن تسعى إلى إيجاد وسيلة لتحقيق توازن بين الالتزامات المالية والمشاركة في أعمال المنظمة .

٣١ - واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي أن تتألف الهيئة من خبراء بارزين يشاركون بصفتهم الشخصية . واستنادا إلى ما يتوصل إليه أولئك الخبراء من نتائج ، يمكن للأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية في جلسة مستأنفة للدورة السابعة والاربعين ، في وقت يمكن فيه مناقشة التغيرات في المنهجية التي ستطبق على الجدول القادم .

البند ١٠٥ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/47/3 ، A/47/6 ، A/47/16 (Part I و Part II) و Add.1 ، A/47/32 و Add.1)

التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

البرنامج الرئيسي الاول - صون السلم والامن ، ونزع السلاح وإنهاء الاستعمار

٣٢ - السيد كلافيو (كولومبيا) : أعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة الخامسة مناقشتها للتنقيحات المقترحة على الرغم من عدد من المشاكل الإجرائية ، إذ أن من المقرر أن تنظر اللجنة السياسية الخاصة فيها قريبا . وفيما يتعلق بالبرنامج ٤ ، والمسائل السياسية الخاصة ، والوصاية وإنهاء الاستعمار ، أعرب عن تفاؤل وفده بالنسبة للتوصل إلى اتفاق بشأن اقتراح إضافة البرنامج الفرعي ٤ ، وهو تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة ، وذلك على الرغم من عدم قدرة لجنة البرنامج والتنسيق على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة . وفي رأي وفده أن وضع ذلك البرنامج الفرعي تحت البرنامج ٣٥ ، وهو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، سيكون متمشيا بقدر أكبر مع روح السند التشريعي للبرنامج الفرعي وهو قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٥ .

٣٣ - السيد ستيت (المملكة المتحدة) : قال إنه يود ، قبل المضي في استعراض التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الاجل ، أن يعرف ما هي الردود التي تلقاها الرئيس من رؤساء اللجان الرئيسية للجمعية العامة على رسالته التي طلب فيها آراء تلك اللجان بشأن التنقيحات ، وبوجه خاص ، ما إذا كان قد تلقى ردا من رئيس اللجنة الثالثة .

٣٤ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الامريكية) : أيّد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة .

٣٥ - الرئيس : قال إنه تلقى ردّين من اللجنتين الثانية والثالثة . ووفقا للممارسة المتبعة ، لم يعمم هذان الردان بعد ، إلى حين ورود ردود الرؤساء الآخرين . على أن اللجنة الثالثة ، وفقا للرسالة الواردة من رئيسها ، تؤيد تأييدا كاملا توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الوثيقة A/47/16 (Part I و Part II) فيما يتعلق بالبرنامج ٤ و ١١ و ١٢ و ٢٥ إلى ٣٦ من الخطة المتوسطة الأجل .

٣٦ - السيد ستيت (المملكة المتحدة) : قال إن المضي في استعراض البرامج ، كل على حدة ، في غياب الردود المتوقعة من مختلف اللجان سيظل صعبا على الرغم من فائدة المعلومات التي قدمها الرئيس . وأضاف أنه ربما كان بإمكان الرئيس اتخاذ خطوات غير رسمية للحث على تقديم هذه الرسائل . وفيما يتعلق بالنقطة الموضوعية التي أثارها ممثل كولومبيا ، قال إن وفده يرى أنه ينبغي أن تحال التنقيحات المقترحة إلى الجلسة العامة دون تعديل إذ أنه لا لجنة التنسيق الإدارية ولا اللجنة الثالثة قد دعت إلى نقل ذلك البرنامج الفرعي .

٣٧ - السيد موريت (كوبا) : أعرب عن موافقته على أن من المهم لدى مناقشة التنقيحات قيد النظر معرفة الآراء التي تعرب عنها اللجان الأخرى . ومع ذلك فإنه يرى أن من الملائم تأكيد موقف وفده بشأن البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ٤ . فالبرنامج الفرعي الجديد المتعلق بالانتخابات ليس في موضعه الصحيح في البرنامج ٤ ، المسائل السياسية الخاصة والوصاية وإنهاء الاستعمار . وقال إنه من الأفضل إدراج ذلك البرنامج الفرعي في البرنامج ٢٥ ، تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، لا كبرنامج فرعي مستقل بل كجزء من البرنامج الفرعي ٣ ، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني .

٣٨ - وفيما يتعلق بالفقرة ٤-٣٧ (A/47/6 ، البرنامج ٤) من البرنامج الفرعي الجديد المقترح ، قال إن السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي ليس مستمدا من قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦ فحسب ، كما ذكر ، ولكن أيضا من القرار ١٣٠/٤٦ الذي عنوانه "احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في عملياتها الانتخابية" . وفي هذا الصدد ، لا يوجد سند تشريعي لإنشاء وحدة المساعدة الانتخابية الوارد ذكرها في الفقرة ٤-٣٩ ؛ فالقرار ١٣٧/٤٦ يؤيد فقط تسمية موظف أقدم ليعمل كمركز تنسيق في معالجة الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة انتخابية . وعلاوة على

(السيد موريت ، كوبا)

ذلك ، لا توجد على وجه اليقين أية ولاية لتعيين وحدة من هذا النوع تكون مهمتها تقديم "مساعدة إنمائية" ، كما ورد في الفقرة نفسها . وذكر أنه لا يمكن لكوبا أن تقبل الربط بين المساعدة والتنمية والانتخابات .

٣٩ - واختتم حديثه قائلا إن وفده سيحتفظ بمزيد من التعليق على التنقيحات المقترحة إلى حين ورود توصيات اللجان الاخرى . وفي رأي الوفد ، ينبغي أن تتخذ اللجنة الخامسة قرارا بشأن هذه التنقيحات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق قبل تقديم المسألة إلى الجلسة العامة .

٤٠ - السيد إيرومبا (أوغندا) : قال إنه وإن كان يود أن يستفيد من مدخلات اللجان الاخرى ، يتعين أن تحترم اللجنة الخامسة جدولها الزمني الخاص بها ، وربما كان عليها أن تمضي في نظرها في التنقيحات بدون تلك المدخلات .

٤١ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الامريكية) : أعرب عن اتفاقه مع ممثل أوغندا ، وفيما يتعلق بالنقاط الفنية التي أثارها ممثلا كولومبيا وكوبا ، أعرب عن اعتقاد وفده القوي بأنه ينبغي أن يدرج البرنامج الفرعي ٤ تحت البرنامج ٤ ، إذ من الواضح أن التحقق من الانتخابات هو طريقة ثابتة لحفظ السلم . وعلاوة على ذلك فإن قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦ هو القرار الوحيد المنطبق . وأعرب عن تأييد الولايات المتحدة لاعتماد البرنامج الفرعي ٤ دون تغيير .

٤٢ - السيد مقطري (اليمن) : قال إنه يود معرفة الاثار المالية المترتبة على إنشاء وحدة المساعدة الانتخابية ، خاصة بالنظر إلى الأزمة المالية الراهنة للمنظمة . وأضاف أنه ربما كان بإمكان الأمانة العامة أن تبلغ اللجنة عن تشكيل هذه اللجنة .

٤٣ - السيد دوفال (شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام ، في الفقرة ١١ من قرارها ١٣٧/٤٦ ، أن يخصص عند الاقتضاء ، وفي حدود الموارد الحالية ، عددا صغيرا من الموظفين والموارد الأخرى لدعم الموظف الاقدم المسمى في الاضطلاع بمهامه . واستنادا إلى هذا الحكم ، تم تنظيم فريق صغير - وحدة المساعدة الانتخابية - داخل إدارة الشؤون السياسية وذلك من خلال إعادة توزيع الوظائف . وبسبب عدم وجود حاجة إلى وظائف جديدة أو موارد إضافية فإنه لا تترتب على ذلك أية آثار مالية .

٤٤ - السيد إيرومبا (اوغندا) : استفسر عن عدد الوظائف التي تم نقلها إلى الوحدة وعن البرامج التي نقلت منها . وقال إنه على الرغم من أن القرار ١٣٧/٤٦ هو أحد الولايات المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٤ فإن بلده ، مثل كوبا ، يعتبر القرار ١٣٠/٤٦ ذا صلة بالامر . وأعرب عن اتفاق وفده مع ممثل كوبا في أنه سيكون من الانسب إدراج الوحدة في إطار مسائل حقوق الانسان ، فإذا كان نقلها إلى البرنامج ٣٥ سيساعد على تحقيق توافق في الآراء فإنه يرغب في دعم هذا الاقتراح .

٤٥ - وبشأن مسألة أخرى ، فيما يتعلق بالموارد المخصصة للدبلوماسية الوقائية ، قال إنه يود معرفة الكيفية التي قسمت بها تلك الموارد فيما بين البرنامج ٤ والبرامج الاخرى في الخطة المتوسطة الأجل ، وخاصة فيما يتعلق بافريقيا .

٤٦ - السيد تانغ غوانغنغ (الصين) : قال إن موافقة اللجنة الثالثة على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالتنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل لا يعني أنها تؤيد إضافة البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج ٤ ، إذ لم يكن بمقدور لجنة البرنامج والتنسيق التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع . وبما أن اللجنة السياسية الخاصة ستنظر أيضا في هذا التنقيح فإن من الافضل إرجاء مواصلة النقاش إلى أن يتم لها ذلك . وعلى أي حال فإن الصين تشاطر ممثلي كوبا واوغندا ما أعربا عنه من آراء .

٤٧ - السيد مقطري (اليمن) : تساءل عن سبب الإشارة إلى وضع قائمة لخبراء دوليين في الفقرة ٤ - ٤٠ (هـ) من البرنامج الفرعي الجديد المقترح ، في حين كان قد تم بالفعل إنشاء وحدة المساعدة الانتخابية لتنفيذ هذا البرنامج الفرعي . وقال إنه يود أيضا الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الصندوق الأستئماني للتحقق من الانتخابات الذي كان سينشأ بموجب الفقرة ٤ - ٤٠ (ح) .

٤٨ - السيد دوفال (شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه سيقدم تقريرا إلى اللجنة في وقت لاحق عن عدد الموظفين الذين خصوا للدبلوماسية الوقائية في افريقيا . وفيما يتعلق بالوظائف المنقولة إلى وحدة المساعدة الانتخابية ، هناك أربع وظائف من الفئة الفنية وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة ويرأسها مدير . وأضاف قائلا إن قائمة الخبراء ضرورية إذ أن المساعدة الانتخابية هي ميدان جديد نسبيا على الأمم المتحدة وقد تكون هناك حاجة إلى خبرة خارجية . أما فيما يتعلق

(السيد دوفال)

بمركز الصندوق الابتئماني للتحقق من الانتخابات فقد تم إنشاؤه ، إلا أنه لم يرد بعد أي إعلان للتبرعات .

٤٩ - السيد إيرومبا (أوغندا) : أشار إلى أنه يود أيضا معرفة البرامج التي نقلت منها الوظائف قيد النظر . وقال إنه مع ذلك سيكون من دواعي سروره أن ينتظر إلى وقت لاحق للحصول على رد مفصّل .

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٤٥